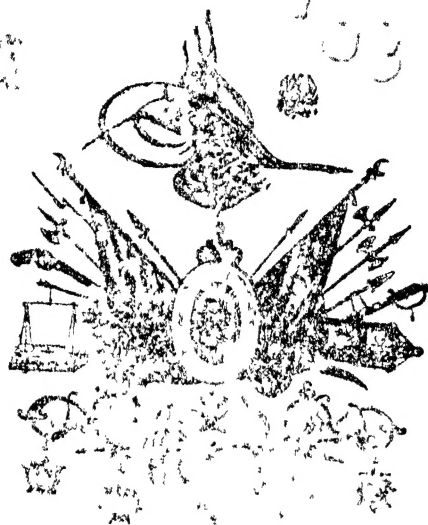


A. 1549



★ القانون الاساسي ★

طبع بنفقة

امين انخوري

صاحب مكتبة - مطبعة الآداب في بيروت

طبع في بيروت في المطبعة الادبية سنة ١٩٠٨

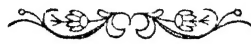
٢٠٤١
تعريب الخط المنيف السلطاني

✽ وزير ي سمي المعالي مدحت باشا ✽

ان التدنيات العارضة منذ ازمان على قوة دولتنا العلية قد نشأت من الانحراف عن الطريق المستقيم في ادارة الامور الداخلية اكثر مما نشأت من النوائل الخارجية ومن ميل الاسباب الكافلة امنية التبعة من حكومتهم المشبوعة الى الانحطاط فلذا كان والذي الماجد المرحوم عبد المجيد خان اعلن مقدمة للاصلاحات خط التنظيمات الذي منح به عموم الرعية الأمن على نفوسهم واموالهم واعراضهم وناموسهم موافقة لاحكام الشرع الشريف المقدسة وما عشناه للآن ضمن دائرة الامن وما وفقنا به اليوم بوضع وعلان هذا القانون الاساسي الذي هو ثمرة الآراء والافكار المتداولة بالحرية المستندة على تلك الامنية انما هو الا من جملة آثار تلك التنظيمات الخيرية فلذلك اردد خاصة في هذا اليوم المسعود اسم المرحوم المشار اليه وموقفه واصفه بعنوان محيي الدولة ولا ريب بانه لو كان الاوان الذي تأسست فيه التنظيمات المذكورة موافقة الاستعداد زماننا هذا والجاته لكان المرحوم المشار اليه اسن اذ ذاك احكام هذا القانون الاساسي الذي نشرناه الآن واجراه ولكن جناب الحق علق حصول هذه النعمة المسعودة الكافلة بالتام سعادة حال ملتنا واعاقها لعهد سلطتنا فنقدم بناء على هذه الدلالة لجناب الرب الكريم الحمد والشكر العظيم على ان المنعيرات التي وقعت بالطبع في احوال داخلية دولتنا العلية والتوسيعات التي حصلت في مناسباتها الخارجية اوصلت عدم كفاءتها شكل ادارة الحكومة لدرجة البداة وما كان اقضى مقاصدنا الخيرية ازالة الاسباب المانعة للآن

الاستفادة الواجبة من ثروة ملكنا وملئنا الطبيعية ومن قابليتهما الفطرية
 ونقدم صنوف التبعة في طرق الترقى بالتعاون والاتحاد اقتضى لاجل
 الوصول الى هذا المقصد ان نأخذ الحكومة قاعداً سالمة ومنظمة وهذا
 ايضاً يتوقف على تأمين هذه الفوائد وتقريرها بمعنى ان قوة الحكومة
 تحافظ على حقوقها المقبولة والمشروعة وعلى منع الحركات الغير المشروعة
 اعني بها منع ومحو الخطيئات وسوء الاستعمالات المتولدة من الحكم
 الاستبدادي الفردي او الافراد القلائل لتستفيد جميع الاقوام المركبة
 هيأتها بامنهم بلا استثناء من نعمة الحرية والعدالة ذلك الحق ومنفعة
 الحرية بالهيئة الاجتماعية المدنية ولما كان ربط القوانين والمصالح القائمة
 بقاعدتي المشورة والمشروعية المشروعتين والثابت خبيرها مما تحتاج اليه
 هذه الاصول او عزنا في خطنا الذي اذعنا به جلوسنا عن لزوم ترتيب مجلس
 عمومي وحيث ان القانون الاساسي الذي اقتضى تنظيمه في هذا المطلب
 قد ترتب بالذاكرة في الجمعية المخصوصة التي تعينت مركبة من متخيري
 الوزراء وصدور العلماء ومن سائر رجال ومأموري دولتنا العلية وجرى
 عليه التصديق في مجلس وكلائنا بعد امان نظر التدقيق وكانت المواد
 المدرجة فيه انما هي متعلقة بحقوق الخلافة الاسلامية الكبرى والسلطنة
 العثمانية العظمى وحرية العثمانيين ومساواتهم وصلاحيه الوكلاء والمأمورين
 ومسئوليتهم وبما للمجلس العمومي من حق الوقوف باستقلال المحاكم
 الكامل وبصحة الموازنة المالية وبالمحافظة على مركز الحقوق في ادارة الولايات
 واتخاذ اصول المأذونية وكان جميع ما ذكر مطابقاً لاحكام الشرع الشريف
 ولاحتياج الملك والملة وقابليتهما في يومنا هذا وكانت اخص اماننا في
 مطلب سعادة العامة وترقياتها مساعدة لهذا الفكر الخيري وموافقة له
 فاستناداً على عون الله وامداد روحانية رسول الله قد قبلنا هذا القانون
 الاساسي وارسلنا به لطرفكم بعد ان صادقنا عليه فبادروا لاعلانه في جميع

انحاء الممالك العثمانية، واطرافها ليكون دستوراً للعمل الى ما شاء الله
وباشروا باجراء احكامه منذ اليوم متخذين اسرع التدابير لتنظيم ما تقرر
فيه وتسطر من النظمات والقوانين كما هو مطلوبنا القطني ونسال جناب
الحق النعمالي ان يجعل مساعي المجتهدين في سعادة حالك مملكتنا ومملتنا
مظهراً للتوفيق في كل الاعمال اه في ٧ ذي الحجة سنة ١٢٩٣



❦ القانون الاساسي ❦

❦ ممالك الدولة العثمانية ❦

(البند الاول) ان الدولة العثمانية تشمل الممالك والخطط الحاضرة
والولايات الممتازة وهي كجسم واحد لا تقبل الانقسام ابداً لاية دولة كانت
(٢) ان عاصمة الدولة العثمانية هي مدينة اسلامبول وهذه المدينة ليس
لها ادنى امتياز على غيرها من البلاد العثمانية ولا هي معافاة من شيء
(٣) ان السلطنة السنية هي بمنزلة الخلافة الاسلامية الكبرى وهي
عائدة بمقتضى الاصول القديمة الى اكبر الاولاد من سلالة آل عثمان
(٤) ان حضرة السلطان هو حامي الدين الاسلامي بحسب الخلافة
وحاكم جميع التبعية العثمانية وسلطانها

(٥) ان ذات حضرة السلطان هو مقدس وغير مسئول

(٦) ان حقوق حرية سلالة بني عثمان واموالهم واملاكهم الذاتية
ومخصصاتهم المالية في مدة حياتهم هي تحت الضمانة النامة

(٧) يعين الوزراء ويفصلهم ويوجه الرقب والمأمورين ويثبت رؤساء
الولايات المقررة لهم بحسب الامتيازات المقررة لهم ويصك النقود وتقام
الصلاة باسمه في الجوامع ويعقد المعاهدات مع الدول الاجنبية ويشهر
الحرب ويقعد الصلح . ويقود جيوش البحر والبحر ويامر بالحركات

العسكرية وينفذ الشرع الشريف . ويقرر نظمات الادارة العامة .
ويبطل او يخفض القصاصات الجنائية ويجمع مجلس الامة ويختتمه . واذا
راى لزوماً يفض مجلس المبعوثين بشرط الشروع في تجديد انتخابه

✽ حقوق العثمانيين ✽

(٨) يسمى كل رعيا السلطنة بدون امتياز بعثانيين مهما كان
دينهم . والجنسية العثمانية تخسر وترج بحسب نصوص النظام

(٩) يتمتع جميع العثمانيين بالحرية الشخصية بشرط ان لا يضروا
بحرية الآخرين

(١٠) ان الحرية الشخصية لا يتعدى عليها مطلقاً . ولا يقدر احد ان
يتحمل قصاصاً مهما كان لاية علة كانت الا في الاحوال المعينة بالشرائع
والنظمات والقوانين

(١١) الاسلامية دين السلطنة ومع المحافظة على ذلك تصون السلطنة
حرية جميع الاديان المعروفة في السلطنة وتحافظ على الامتيازات الدينية
الممنوحة الى الطوائف المختلفة بشرط ان لا تخل بالراحة العمومية
والعادات التهذيبية

(١٢) المطابع حرة بموجب الحدود المعينة بالنظام

(١٣) يحق للعثمانيين ان يعقدوا شركات تجارية وصناعية وزراعية
بموجب الحدود المعينة في الشرائع والنظمات والقوانين

(١٤) يحق لواحد او اكثر من العثمانيين ان يقدموا عرضحات الى
الحكومة التي يتعلق بها الامر ما لمَّا التشكي من التعدي على الشرائع
والنظمات والقوانين لضررهم او لضرر الصالح العمومية . ويقدر
ايضاً ان يقيموا الدعاوى . بعرضحات مضمية ترسل الى مجلس الامة
ليشتكوا من تصرفات المأمورين

(١٥) التعليم حر • وكل عثماني يقدر ان يعلم تعليماً خصوصياً او عمومياً
بشروط الموافقة على النظمات

(١٦) كل المدارس تحت مناظرة الدولة وستعين الوسائل الموافقة
لجل تعليم كل العثمانيين واحداً • ولكن ذلك لا يمس التعامل الدينية
في كل طائفة

(١٧) جميع العثمانيين متساوون امام الشرائع والنظمات والقوانين •
وواجباتهم وحقوقهم المتعلقة بالبلاد واحدة • بدون مس ما يتعلق بالدين
(١٨) من شروط تقلد الماموريات العمومية معرفة التركية فانها اللغة
الرسمية

(١٩) كل العثمانيين يدخلون الماموريات العمومية بحسب اهليتهم
واستحقاقهم واقتدارهم

(٢٠) ان وضع الاموال الاميرية وتوزعها يكون بموجب النظمات
والقوانين المخصوصة بحسب اقتدار كل المالي

(٢١) قد ضمنت الاملاك المنقولة وغير المنقولة المرتبة الوجود ولا
تؤخذ الاملاك الا لامور ذات نفع عام مقررة نظامياً مع دفع البدل
بحسب النظام

(٢٢) منازل كل العثمانيين مصادرة ولا تتدبر الحكومة ان تدخلها جبراً
الا في الظروف المقررة في القانون

(٢٣) لا يلزم احد ان يحضر امام مجلس ما لم يكن من متعلقاته استماع
الدعوى وذلك يكون بحسب نظام المحاكمات الذي سيصدر تقريره

(٢٤) قد منع ضبط الحكومة للاملاك والسخرة والجريمة • على ان المال
الذي يجمع نظامياً في وقت الحرب والوسائل اللازمة في وقت الحرب
مستثناة

(٢٥) لا يؤخذ مبلغ مطلقاً كرسوم او مال اميريه مالم يكن موافقاً للنظام

(٢٦) قد منعت كل المنع التعذيبات والاهانات

✽ الوزراء ✽

(٢٧) ان الحضرة الشاهانية توجه الصدارة العظمى ومشيخة الاسلام الجليلة الى الذاتين اللذين تركن اليهما وتعيين سائر الوكلاء يكون بارادة سنية

(٢٨) يجتمع مجلس الوكلاء تحت رياسة الصدر الاعظم . ومن خصائص هذا المجلس النظر في جميع الامور المهمة الداخلية والخارجية . وما ينبغي انفاذه بارادة سنية . ينفذ بها

(٢٩) كل ناظر نظارة يدير ضمن دائرة متعلقاته الامور المتعلقة بنظارته وما هو خارج عنها يراجع به الصدر الاعظم الذي يحيلها الى مجلس الوكلاء ثم يقدمها الى الاعتاب الشاهانية او يقررها بنفسه او يقدمها الى الحضرة الشاهانية لتتقرر في ايجابها . وسيقرر نظام مخصوص لتحديد واجبات كل نظارة

(٣٠) ان الوزراء مسئولون بما يفعلون

(٣١) اذا شاء واحد او اكثر من اعضاء مجلس المبعوثين ان يتشكوا من ناظر لانه مسئول وفي الامور التي يحق للمجلس ان يعرفها يرسل التشكي الى الرئيس فيرسله في ثلاثة ايام الى الدائرة التي يسلم اليها بسبب النظامات الداخلية والبحث عن التشكيات والحكم بوجوب طرحها امام المجلس اولاً . وحكم الدائرة يكون باكثرية الاراء بعد الحصول على التوضيحات اللازمة وقيام الناظر بالتفسيرات المقتضية . فاذا حكمت الدائرة المذكورة بطرح التشكي امام المجلس يقرأ حكمها المتعلق بذلك باجتماع عام . وبعد ان يسمع

المجلس توضحيات الوزير بما دعي لاجله هو او وكيله بقرر باكثرية ثلثيه حكمه. فاذا حكم عليه يكتب تقرير بطلب محاكمة الوزير ويرسله الى الصدر الاعظم فيقدمه الى الحضرة الشاهانية لثقله ويحيله الى المجلس العالي بموجب ارادة سنية

(٣٢) سيقدر نظام مخصوص لمحاكمة الوزراء

(٣٣) لافرق بين الوزراء والافراد في ما يتعلق بالدعاوي الخصوصية الخارجة عن مامورياتهم فيحاكمون في المجالس الاعتيادية

(٣٤) اذا حكم المجلس العالي بمحاكمة وزير يوقف عن ماموريته الى ان يحكم ببراته

(٣٥) اذا رفض مجلس المبعوثين نظاماً ترى الوزارة وجوب تقريره بامر الحضرة الشاهانية بتعيين الوزراء او بفض المجلس بشرط تجديد انتخابه في المدة المعينة بالنظام

(٣٦) اذا حدثت امور مهمة جداً ومجلس الامة غير مجتمع تقرر الوزارة الامور اللازمة لصيانة الدولة من خطر اوليائه الامنية الامة . ويكون لقرارها نفوذ النظام مؤقتاً ما لم يكن مضاداً لنصوص النظامات الاساسية وينبغي طرحه امام مجلس الامة عند اجتماعه

(٣٧) يحق لكل وزير ان يحضر اجتماعات مجلس الاعيان ومجلس المبعوثين او ان يتوب عنه فيها مامور اول من نظارته . ويحق له ان يشكلم قبل جميع الاعضاء الذين طلبوا التكلم

(٣٨) اذا قررت اكثرية مجلس المبعوثين وجوب حضور وزير الىه لاعطاء توضحيات يحضر ومن واجباته ان يجيب على السوالات بنفسه او بوكيل يكون ماموراً اول في نظارته ويحق له ان يؤخر جوابه واذا راي لزوماً لتأخيره يحمل مسؤولية التأخير

✽ المامورون ✽

(٣٩) ان توجيه جميع الماموريات يكون بموجب النظام الذي بين ما يجعل الانسان اهلاً ومستحقاً ليتقلد مامورية وكل الذين يتقلدونها بموجب ذلك النظام لا يفصلون ولا يبدلون ما لم يثبت ان تصرفه يستوجب العزل نظامياً وما لم تر الحكومة ان عزله لازم والمامورون الذين يتصرفون بالامانة والذين حكمت الحكومة بوجوب نفيهم يكون لهم حق الترقى او حق معاش التقاعد او التنحي وذلك بموجب نظام مخصوص يصير وضعه

(٤٠) ان خصائص كل الماموريات ستعين بنظام مخصوص وكل مامور مسئول في متعلقاته

(٤١) من واجبات كل مامور اعتبار رئيسه غير ان الطاعة ليست بفروضة ما لم يكن الامر موافقاً للشرائع والقوانين والنظامات واذا انفذ الرئيس امر رئيسه المخالف لما تلقى عليه المسؤولية ايضاً

✽ مجلس الامة وهو مجلس الاعيان والمبعوثين ✽

(٤٢) ان مجلس الامة يؤلف من مجلسين وهما مجلس الاعيان ومجلس المبعوثين

(٤٣) يجتمع المجلسان في اول تشرين الثاني «نوفمبر» من كل سنة ويفتح بارادة سنية ويقفل في اول اذار «مارس» بارادة سنية ايضاً

(٤٤) يجوز للحضرة السلطانية عند ما تمس الحاجة ان تعجل زمان فتحه وان تطيل زمان اجتماعه او تقصره

(٤٥) ان احتفال الافتتاح يكون بحضرة الذات الشاهانية بنفسها او بواسطة الصدر الاعظم بحضور الوزراء واعضاء المجلسين ويثلى خطاب

سلطاني مظهرًا حالة السلطنة الداخلية والصلات الخارجية في السنة الماضية ويظهر الامور التي يحكم بموافقة تقريرها في السنة التالية

(٤٦) يحلف جميع اعضاء مجلس الامة بالامانة للحضرة الشاهانية والوطن والمحافظة على النظمات الاساسية والقيام بالواجبات المسلمة اليه ومقاومة كل ما هو ضد واجباته ويمجرى القسم عند انتخاب عضو جديد عند فتح المجلس بحضور الصدر الاعظم وبعد فتحه بحضور الرئيسين وفي اجتماع المجلس الدين هم منه

(٤٧) ان اعضاء مجلس الامة احرار في ابراز ارائهم وافكارهم ولا يمكن ان يربطوا باوامر او وعود ولا ان يميلوا بتهديدات . ولا يمكن ان تقام عليهم الدعوى بسبب ارائهم او افكارهم البارزة في اثناء مفاوضات المجلس ما لم يخالفوا قوانين المجلس الداخلية ولدى المخالفة يجري عليهم نص القانون (٤٨) اذا اتهم ثلثا اعضاء مجلس الاعيان والمبعوثين عضواً من مجلسهم بالخيانة او بمحاولة التعدي على النظمات الاساسية او باخلال الادارة وسلب اموال الحكومة او وقع عليه حكم بالسجن او بالنفي تسلب منه صفات الاعيان او المبعوثين . والحكم في ذلك واجراء القصاص متعلقان بالمجلس المختصة به الدعوى

(٤٩) كل عضو من اعضاء مجلس الامة يصدر رايه بنفسه ويحق له ان يمتنع عن اصدار الراي

(٥٠) لا يكون شخص واحد عضواً في المجلسين في وقت واحد (٥١) لا يمكن المفاوضة في احد المجلسين ما لم يكن فيه نصف اعضائه مع زيادة عضو . وتقرر كل الامور بأكثرية اراء الاعضاء الحاضرين خلا الامور التي يقتضى لها اكثرية قدرها ثلثا الاعضاء . واذا تساوت الاراء فالترجيح للرئيس

(٥٢) كل العرضحات المتعلقة بالامور الخصوصية المقدمة الى احد

المجلسين اذا ظهر بالبحث عما ان مقدمها لم يتشك في بادي الامر الى
المأمورين الذين يعينهم ذلك او الى الحكومة التي يختص بها اولئك
المأمورون يصير رفضها

(٥٣) ان طلب تقرير نظام او قانون او تغييرها متعلق بالوزارة .
ومجلس الاعيان والمبعوثين يجوز لهما ان يطلبنا تغيير قانون او تقرير قانون
موجود واذا كانا متعلقين بما يختص بهما واذا طلبا يطرح الطلب بواسطة
الصدر الاعظم امام الحضرة الشاهانية ولدى الموافقة تصدر ارادة سنية
الى مجلس الشورى بان يهيأ النظام المذكور يجمع الافادات والتفسيرات
من الدائرة التي يعينها ذلك

(٥٤) فما يقرره مجلس الشورى يطرح اولاً امام مجلس المبعوثين ثم
امام مجلس الاعيان ولا يصير ذلك نظاماً او قانوناً الا بعد ان يقرره
المجلسان وتصدر الارادة السنية بشأنه واذا رفض قانون في احد المجلسين
لا يمكن ان تجدد المفاوضة بشأنه في جلسات السنة التي رُفض فيها
(٥٥) لا يقرر نظام او قانون اذا لم يقرر بالشايع في المجلسين بأكثرية
الاراء بنداً فبنداً ولم يقرر اجمالاً بأكثرية في المجلسين

(٥٦) لا يسوغ لاحد ان يتداخل في احد المجلسين ولا ان يخبرها
بالاصالة عن نفسه او بالوكالة عن قوم خلا الوزراء ومفوضيهم والمأمورين
الذين يدعون دعوة مخصوصة

(٥٧) تجري مفاوضات المجلس بالتركية وموضوعات المفاوضة تطبع
وتوزع قبل ان يتفاوض بها المجلس

(٥٨) تبرز الاراء بالتحريج بالاسم او بعلامات ظاهرة او بصندوق
سرية . واصدارها بالصندوق يكون بقرار أكثرية اعضاء المجلس

(٥٩) ان رئيس كل مجلس يدير ضابطيته الداخلية

﴿ مجلس الاعيان ﴾

(٦٠) ان الحضرة الشاهانية تعين رئيس مجلس الاعيان واعضائه .
ولا ينبغي ان يكون عدد اعضاء هذا المجلس اكثر من ثلث مجلس المبعوثين
(٦١) لا يمكن ان يصير الانسان من مجلس الاعيان ما لم يكن قد
فعل ما يجعله اهلاً للاركان العام او ان يكون قد خدم الدولة خدمة
ممتازة . وان لا يكون عمره اقل من اربعين سنة

(٦٢) تكون مدة عضوية الاعيان حياتهم بطولها . ويجوز ان
توجه رتبة الاعيان الى ذوات متنفذين بعد ان يكونوا تقلدوا منصب لوزارة
او الولاية او المشيرية او قضا عسكري او سفارة مطلقة او سفارة او
بطريركية او قائممقامية باش (رياسة الخاقانية) او رياسة الفريق برآ
او بحراً وبالعموم الى اشخاص حاصلين على الصفات اللازمة . واعضاء
مجلس الاعيان الذين يتقلدون بطلبهم منصباً آخر يخسرون منصب الاعيان
(٦٣) ان معاش كل من اعضاء مجلس الاعيان عشرة الاف غرش
في الشهر . فالاعيان الذين يقبضون من الخزينة معاشاً او مديناً آخر لا
يقبضون الا ما يحل معاشهم عشرة آلاف غرش شهرياً اذا كان ذلك
المعين اقل من المبلغ المذكور . واذا كان قدره او اكثر لا ينقص

(٦٤) ان مجلس الاعيان يفحص مشروعات النظمات والقوانين
والمصاريف والمداخل التي يرسلها اليه مجلس المبعوثين . فاذا وجد في الفحص
شيئاً يصاد حقوق الذات السلطانية والحرية او النظمات الاساسية
او صيانة املاك السلطنة او امنية الداخلية او صوالح الدفاع عن الوطن
او العادات الجيدة يرفض ذلك قطعياً بقرار يرده مع ملاحظاته الى
مجلس المبعوثين طالباً تغييره وتبديله بما يوافق ملاحظاته . فالمشروعات
القانونية التي يقررها مجلس الاعيان يعلم عليها وترسل الى الصدر الاعظم
ومجلس الاعيان يفحص العروضات التي تقدم اليه ويرسل الى الصدر

الاعظم ما يظهر له انه يستحق الارسال ويجعله مرافقاً بملاحظاته

✽ مجلس المبعوثين ✽

(٦٥) قد تعين عدد النواب باقامة نائب واحد من كل خمسين الف نفس من المذكور من الرعايا العثمانيين

(٦٦) يتم الانتخاب سرّاً وكيفية الانتخاب ستقرر في نظام مخصوص

(٦٧) لا يمكن الجمع بين النيابة ومنصب اخر عمومي الا اذا كان منصب وزارة وكل مامور اخر عمومي اذا وقع عليه الانتخاب يكون في خيار من جهة قبوله او رفضه الا انه اذا قبله عليه ان يستعفي من ماموريته

(٦٨) لا يتخب لمجلس المبعوثين

اولاً الذين ليسوا من الرعايا العثمانيين

ثانياً الذين بموجب نظام خصوصي جار انفاذه يعفون من الضرائب لتعلقهم بخدمة اجنبية

ثالثاً . الذين لا يعرفون اللغة التركية

رابعاً . الذين لم يبلغوا الثلاثين عاماً

خامساً . المتعلقون بخدمة انسان مخصوص

سادساً . المفلس الذي لم يتخلص من حالة العسر

سابعاً . الذين يقتل اعتبارهم عند الناس لسوء تصرفاتهم

ثامناً . الذين حرموا الحقوق الشرعية العظيمة مازال الحكم الصادر

ضدهم نافذاً لم يبطل

تاسعاً . الذين لا يتمتعون بالحقوق الاهلية

عاشراً . الذين يزعمون بانهم ليسوا من الرعية الثمانية وبعد مضي

السنين الاربع الاولى يصير من شروط الانتخاب لمجلس المبعوثين ان

يقرأ النائب باللغة التركية ويكتب بها بقدر الامكان

(٦٩) ان انتخابات النواب العمومية تجري كل اربع سنين . ومدة
مأمورية النائب تكون اربع سنين فقط الا انه يمكن تجديد انتخابه

(٧٠) ان الانتخابات العمومية تبدئ قبل اول تشرين الثاني
(نوفمبر) باربعة اشهر ويلتئم المجلس في اول الشهر المذكور

(٧١) كل عضو من مجلس النواب ينوب عن عموم العثمانيين لاعن
الدائرة التي انتخبته فقط

(٧٢) من الواجب على المنتخبين ان ينتخبوا النواب من سكان الولاية
التي هم منها

(٧٣) عند فض المجلس بارادة سنية يجب ان تبدئ الانتخابات
بوقت مناسب حتى يتمكن المجلس المذكور من الاجتماع ثانية بعد ٦ اشهر
من فوزه في الاكثر

(٧٤) ويقام بالانتخاب التعويض حسب النظام اذا مات العضو او حرم
حقوقه الشرعية او النظامية او غاب مدة طويلة او خسر الصفات التي
تؤهلها لان يكون نائباً بسبب صدور حكم عليه او قبول وظيفة وذلك
في برهة يتي العضو المبعوث قادراً على ان يقوم بواجباته ولا ينبغي ان
يؤخر ذلك الى ما بعد اجتماع تابع

المادة ٧٥ ولا تستمر مدة المبعوث المنتخب ليقوم مقام مبعوث اخر الا الى
اجراء الانتخابات العمومية

المادة ٧٦ وتدفع الخزينة لكل مبعوث ٢٠ الف غرش عن كل مدة
اجتماعية (في السنة) ومصاريف الذهاب والاياب ويعين ذلك بموجب
القانون الذي نعين به مصاريف الطرق للممورين ويكون موسساً على
معدل خمسة الاف غرش الشهر

المادة ٧٧ ان رئيس مجلس المبعوثين وثلاثة من نوابه ينتخبهما الحضرة الشاهانية
من بين ٩ اشخاص يعينهم مجلس المبعوثين باكثرية الراء ويكون منهم

٣ للرياسة و٣ لياية الرياسة الاولى و٣ للثانية ويعينون بارادة سنية
(٧٨) ان اجتماعات مجلس المبعوثين مفتوحة على انه يجوز له ان
يحول نفسه الى عمدة سرية اذا طلب الوزراء ذلك او الرئيس او ١٥ اعضوا
وان يقرر ذلك سرًا

(٧٩) ولا يمكن التناء التنبض على احد المبعوثين في اثنا الجمعية
ولا ان تقدم دعوى عليه ما لم يرتكب ذنبًا عظيمًا وذلك بقرار اكثرية
المجلس التي تفوض اقامة الدعوى عليه

(٨٠) ان مجلس المبعوثين يتفاوض بالمشروعات النظامية والقانونية
التي تخدم اليه وترر الامور المتعلقة بالمالية او غيرها او برفضها وكذلك
المتعلقة بالنظامات الاساسية ويبحث بالتفصيل عن المصاريف العمومية
ويعين المبالغ مع الوزراء ويعين مهمهم ايضا الاموال التي تقابل المصروف مع
مبالغها وكيفية توزيعها وجمعها

✽ القوة الشرعية النظامية ✽

(٨١) ان القضاة او الاعضا المعينين بموجب النظام المخصوص
المتعلق بتعيينهم ومعهم براءة تعيين لا يتغيرون ولكهم يقدرون ان يستقوا
وفي النظام نفسه تنعين كيفية ترقيةهم في سلكتهم وتبديلهم وتخييمهم وفصلهم
عند صدور حكم ويعين ايضا الشروط والصفات التي تجعل الانسان اهلا
لثقل ذلك المنصب او غيره من المناصب الشرعية وانظامية

(٨٢) ان جلسات كل المجالس مفتوحة وقد صار التفويض بنشر
المضابط غير انها تقدر ان تفضل ابوابها في الظروف المينة بالنظام
المادة ٨٣ انه يحق لكل شخص ان يستخدم امام المجالس الوسائط التي
يسمح النظام بها في سبيل الدفاع عن نفسه

(٨٤) لا يقدر مجلس لاية علة كانت ان يمتنع عن استماع دعوى من

ممتلكاته، ولا يقدر ان يوقف الحكم او يؤخره بعد الشروع بالاستئناف والفحص ما لم يمتنع المدعي عن ملاحقة دعواه ولكن في المواد الجنائية تبقى الدعوى في مجراها بحسب النظام ولو امتنع المدعي عن ملاحقة دعواه (٨٥) ان كل دعوى ترى في المجلس الذي من متعلقاته ان يراها او

الدعاوي بين الاشخاص والدولة هي من متعلقات المجالس الاعتيادية (٨٦) لا ينبغي ان تصير اقل مداخلة في المجالس

(٨٧) ان المواد المتعلقة بالشريعة المطهرة ترى في المجالس الشرعية والمواد المدنية ترى في المجالس البلدية

(٨٨) انواع المجالس وصلاحياتها وممتلكاتها ومراتب الاعضا (القضاة) معينة كلها في النظام

(٨٩) ولا ينبغي لاية علة كانت انشاء مجالس غير اعتيادية فصلاً عن المجالس الاعتيادية ولا كوميونات للنظر في امور مخصوصة . على ان

التحكيم وتعيين مولين يسوغ بموجب النظام (٩٠) ولا يسوغ لقاض (عضو) ان يجمع بين مأموريته ومأمورية

اخرى لها معاش من الدولة (٩١) يعين وكلاء من طرف الحكومة للقيام بالدعاوي الحكومية

ويوضع نظام تعيين خصايصهم وسلوكهم

✽ المجلس العالي ✽

(٩٢) يتألف المجلس العالي من ٣٠ عضواً ١٠ منهم من الاعيان و ١٠ من مستيري الحكومة و ١٠ ينتخبون من رؤساء مجلس الاستئناف

النهائي ومجلس الاستئناف واعضاءها . ويعين الاعضاء بالارعة ويجمع المجلس العالي عند مس الحاجة بارادة سلطانية ويلتئم في قاعة مجلس الاعيان

ويجاء فيه الوزراء ورئيس مجلس الاستئناف النهائي واعضاؤه . وجميع

الذين يتهمون بالتعدي على الحضرة الساهانية او بالاضرار بامنية الدولة
(٩٣) ينقسم المجلس العالي الى قسمين مجلس الاستنطاقات ومجلس
الحكم . ويتألف مجلس الاستنطاقات من ٩ اعضاء ينتخبون بالقرعة من
اعضاء المجلس العالي ويكون ثلاثة منهم من الاعيان وثلاثة من مشيري
الدولة وثلاثة من اعضاء مجلس الاستئناف النهائي او من اعضاء مجلس
الاستئناف

(٩٤) اذا حكم ثلثا اعضاء مجلس الاستنطاق بارسال المستنطق
الى مجلس الحكم يرسل اليه واءعاء مجلس الاستنطاق لا يستركون
بالمفاوضات مع اعضاء مجلس الحكم
(٩٥) ان مجلس الحكم يؤلف من ٢١ عضواً منهم سبعة من
الاعيان وسبعة من مشيري الدولة وسبعة من اعضاء مجلس الاستئناف
النهائي او من اعضاء مجلس الاستئناف ويحكمون باكثرية ينبغي ان تكون
ثلثيهم وحكمهم بحسب القوانين النافذة ويكون ذلك الحكم في الدعاوى
التي ترسل اليهم من مجلس الاستنطاق واحكامهم لا تستئناف ولا ترسل
الى مجلس الاستئناف النهائي



* المالية *

(٩٦) لا يرتب مال الميري لنفع الدولة ولا يوزع ولا يجمع الا بموجب نظام

(٩٧) ان قائمة المصاريف والمداخل هي القانون المتضمن تعيين مداخل الدولة ومصاريفها فالاموال الاميرية المختصة الدولة يصير وضعها بموجب هذا النظام وكذلك توزيعها وجمعها

(٩٨) ان مجلس المبعوثين يفحص قانون قائمة المصاريف والمداخل ويقرره بندا بندا والقوائم المعلقة فيها المتضمنة تفاصيل المداخل والمصاريف تنقسم الى ابواب وفصول ومواد بحسب ما يبين بالقوانين وتقرر هذه القوائم فصلاً فصلاً

(٩٩) ان قانون المصاريف والمداخل يطرح امام مجلس المبعوثين حالاً بعد اجتماعه ليصير التمكن من اجرائه عند الابتداء بما يتعلق به (١٠٠) لا يمكن ان يصرف شيء فوق المعين في قائمة المصاريف والمداخل الا بموجب قانون

(١٠١) اذا حدثت امور غير اعتيادية بحق للوزراء في غياب مجلس المبعوثين ان يجمعوا بارادة سلطانية الاموال اللازمة لمصاريف غير معينة في القائمة المذكورة بشرط تحصيل قرار من مجلس المبعوثين بالتفويض بذلك في اقرب اجتماعاته

(١٠٢) تقرر المصاريف والمداخل لسنة واحدة . ولا تكون نافذة كقانون الا في السنة التي قررت لاجلها وعلى انه اذا حدثت امور غير اعتيادية وفض مجلس المبعوثين قبل تقرير المصاريف والمداخل يجوز

للوزراء بموجب ارادة سنية ان ينفذ واقاية المصاريف والمداخيل للسنة
المستقبله الى ان يجتمع مجلس المبعوثين بشرط ان لا يتجاوز نفاذ القايمه
المذكورة مدة سنة

(١٠٣) يتعين في القايمه النهائيه المتعلقة بالدخل والمصروف مبالغ
المداخيل التي يصير قبضها والمبالغ التي يصير دفعها في السنة المعينه فيها
وينبغي ان تكون هيئتها وتقسيماتها موافقة لقايمه الداخل والمصروف

(١٠٤) ينبغي ان تطرح القايمه النهائيه امام مجلس المبعوثين في ٤ سنيين
على الاكثر بعد نهاية السنة المتعلقة بها (لتبين الحكومه لمجلس المبعوثين
المبالغ التي جمعها فعلاً وصرفتها فعلاً في سنة ماضيه عين المجلس
دخلها وخرجها)

(١٠٥) يعين مجلس حسابات ليفحص اعمال محاسبي المالىة والحسابات
السنوية التي تقدمها النظارات المختلفة . وفي كل سنة يقدم تقريراً لمجلس
المبعوثين تبيناً لاعماله وملاحظاته . وفي نهاية كل ثلاثة اشهر يقدم الى
الحضرة الساهانية بواسطة الصدر الاعظم تقريراً فيه اظهار الحالة المالىة
(١٠٦) ان مجلس الحسابات يتألف من ١٢ عضواً لا يتغيرون
ويعينون بارادة سلطانية . ولا يعزل احدهم مالم يصادق مجلس المبعوثين
على سبب طلب عزله ويصدر حكماً بذلك باكثرية الاعضا

(١٠٧) سيكتب نظام مخصوص لتعيين احوال اعضا مجلس المحاسبات
والصفات التي ينبغي ان تكون لهم وتفاصيل خصائصهم والقانون الذي
ينفذ عند استعفا بعضهم لتعيين غيرهم وترقيتهم وتزجيهم وكذلك لتنظيم
الدائرة المتعلقة بذلك المجلس

✽ ادارة الولايات ✽

(١٠٨) ان ادارة الولايات تكون مؤسسة على قاعدة عدم التعلق كلياً
بمركز السلطنة . وتفصيلات هذا النظام تعين نظام مخصوص

(١٠٩) سيصدر تقرير نظام مخصوص قواعده اوسع من القواعد
الجارية لانتخاب مجالس الادارة في الولايات والالوية والاقضية
وانتخاب المجالس العمومية التي تجمع كل سنة في مركز كل ولاية

(١١٠) ان وظائف المجالس العامة في الولايات تحدد بذلك النظام
المخصوص وتتضمن اما يأتى . المفاوضة بشأن الامور النافعة العمومية
وانشاء اسباب المواصلات وانشاء صناديق اموال الزراعة وترقية اسباب
الصناعة والتجارة والزراعة ونشر المعارف العمومية . وحق توصيل
التشيكات الى محلات الاقتضا للانصاف من حوادث او اعمال مضادة
للتظامات والقوانين ومن توزيع الاموال الاميرية او جمعها او غير ذلك
(١١١) يكون في كل قضا مجلس متعلق بطائفة من الطوائف الموجود

فيه من خصوصياته اولاً ادارة مداخيل العقارات اموال الوقوف التي
تعين صرفها بوصية الواقف او بالعادة . ثانياً ادارة الاملاك والاموال
المقررة بالوصية للاحسانات ثالثاً . ادارة اموال الايتام بحسب النظام
المخصص المتعلق بذلك . ويتالف كل مجلس من هذه المجالس من اعضا
تنتخبهم الطائفة التي ينوبون عنها بحسب النظام المخصوص الذي يقرر
بهذا الشأن . وهذه المجالس تتعلق بالحكومة المحلية وبالمجالس العامة في الولايات
(١١٢) ان الامور البلدية تدار في الاستانة العلية والولايات

بمجالس بلدية منتخبة وسيصدر تقرير نظام مخصوص لتنظيم المجالس البلدية
وتبين خصوصياتها وكيفية اعضائها

* قواعد مختلفة *

(١١٣) اذا ثقلت حوادث او حركات من شأنها ان تنذر بوقوع خلل في جهة من السلطنة يحق للحكومة السنية ان تضعها تحت حكومة عسكرية ويتم ذلك بالغاء النظمات المدنية الغاء مؤقتاً اما طريقة ادارة الاماكن التي توضع تحت الحصر فتقرر في نظام خصوصي وللحضرة الشاهانية سلطان في طرد الذين يثبثق انهم مخدشون لامنية السلطنة السنية من الاراضي العثمانية وذلك بعد ان تجري ادارة الضابطة استعلامات يركن اليها

(١١٤) ان التعليم الابتدائي يجعل اجبارياً على كل من العثمانيين اما طريقة اجراء هذه المادة فستقرر في نظام مخصوص

(١١٥) لا يجوز ابطال او توقيف شي من مال هذا النظام لاية حجة كانت

(١١٦) يمكن عند وقوع الضرورة ان يتغير بعض مال النظام ويكون ذلك التغيير على الشروط الآتية كل قضية تعرض بصدد تغيير من الوزارة او من كلا المجلسين يجب ان تعرض اولاً على مجلس المبعوثين لبحث عنها فاذا ثقرت القضية المذكورة باكثرية هي ثلثا اعضاء المجلس المذكور يصير عرضها على مجلس الاعيان فاذا صادق مجلس الاعيان بالاكثرية نفسها على القضية المذكورة تعرض حينئذ على الحضرة الشاهانية فاذا صادقت عليها بارادة سنية يصير لها قوة النظام وكل بند من بنود النظام يتقدم بشأنه قضية توذن بالتغيير يبقى نافذاً واجارياً على حاله الى ان تعرض القضية على المجلسين ويصادق عليها بارادة سنية

(١١٧) ان تفسير النظمات والقوانين متعلق بمجلس استئناف
الامور المدنية والجنائية ومجلس الشوري يفسر النظمات والقوانين
الادارية ومجلس الاعيان يفسر النظمات الاساسية

(١١٨) ان كل الشرايع والنظمات والمعادن الجارية تبقى نافذة
ما لم تتغير او تبدل بنظمات او قوانين اخرى

(١١٩) ان القوانين الموقته المورخة في ١٠ اشوال سنة ١٢٩٣ الموافق ١٦
و ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر) سنة ١٨٧٦ المتعلقة بمجلس الاعيان
والمبعوثين تبطل عند فاض الاجتماعات الاولى

✽ انتهى ✽



ويطلب من مكتبة مطبعة الآداب الشهيرة في بيروت

لصاحبها

امين انخوري

مع سائر الكتب العلمية والادبية والتاريخية
وترسل قائمة المكشوفه مجاناً لكل من يطلبها

❁ وتمنه نصف بشك ❁



